# تأملات في أبعاد تطبيق مؤشرات الجودة في آداء التعليم العالي، تزامنا مع إطلاق مشروع اتحاد الجامعات العربية 2022، لتوحيد تلك المؤشرات

# Reflections on the application of quality indicators in higher education performance, coinciding with the launch of the Association of Arab Universities' 2022 project, to unify these indicators

**شرف الدين شكري [1]، أ.د نور الدين زمام [2]**

[1] مخبر المسالة التربوية في ظل التحديات الراهنة جامعة بسكرة (الجزائر) cherfeddinechoukri@univ-biskra.dz

[2] مخبر المسالة التربوية في ظل التحديات الراهنة جامعة بسكرة (الجزائر) noureddine.zemmam@univ-biskra.dz

**تاريخ الاستقبال**: 2022/12/04؛ **تاريخ القبول**: 2023/05/04؛ **تاريخ النشر**: 2023/08/28

**ملخص**: تكتسي مؤشرات جودة التعليم أهمية في قراءة مسار التعليم. فهي التي تضبط مدخلاته ومخرجاته ضمن بيئته التمكينية، لكنها بالمقابل، تحتكر قيم تلك المعايير على حساب مجتمعات وجدت صعوبة في التأقلم معها، وإجحافا في الاعتراف بقيمها، وبالمجهودات التي تبذلها للتغلب على العديد من الصعاب التي تتخلل العملية التربوية وتعيق تطوير التعليم، وخاصة التعليم العالي. مما جعل اتحاد الجامعات العربية **AARU** يتقدّم بمشروع تأسيس مؤشرات ذات طابع عربي نهاية سنة **2022**، تحترم خصوصياتنا وخصوصيات المجتمع الدولي ، حتى لا نخرج عن المسار العالمي، ونقلل من عزل الإنتاج المعرفي العربي، ونتيح لباحثينا فرصة تقييم المظاهر الدراسية الباطولوجية بمعايير محلية، ونرتقي في التصنيف. مما طرح جدلا كبيرا، بين متقبّل لتلك المؤشرات الدولية ورافضٍ لها و مزاوج بينهما.حاولنا من خلال مبحثنا هذا إجراء تقييم لأبعاد مؤشرات التجويد وعوائق التأقلم معها عربيا، مع طرح بدائل موضوعية، مستعينين بالتراث التوثيقي والصحافي، وتحليل المضمون الذي من شأنه توجيه المؤشرات العربية التي سيتم استحداثها كمشروع أكاديمي نحن في أمس الحاجة إليه، ومن شأنه أن يعمَّم بعد سنتين (**2025/2023**).

**الكلمات المفتاحية**: مؤشرات جودة التعليم؛ مدخلات؛ مخرجات؛ التعليم العالي، اتحاد جامعات الدول العربية.

**Abstract:** The education quality indicators are important in reading the education path. It is the one that controls its inputs and outputs within its enabling environment, but in return, it monopolizes the values of those standards at the expense of societies that have found it difficult to adapt to them, and unfair in recognizing their values, and the efforts they make to overcome the many difficulties that permeate the educational process and hinder the development of education, especially higher education. This made the association of Arab Universities present a project to establish indicators of an Arab character at the end of the year 2022, respecting our privacy and the privacy of the international community, so as not to deviate from the global track, reduce the isolation of Arab knowledge production, and give our researchers the opportunity to evaluate the manifestations of pathological studies according to local standards, and rise in classification. Which raised a great debate, between accepting those international indicators and rejecting them and intermarrying between them. Through our research, we tried to conduct an assessment of the dimensions of the intonation indicators and the obstacles to adapting to them in the Arab world, while offering objective alternatives, using the documentary and journalistic heritage, and the content analysis that would direct the Arab indicators that It will be created as a much-needed academic project, which will be circulated in two years (2023/2025)

**Keywords:** education quality indicators ; inputs ; outputs; higher education; AARU

* **المؤلف المرسل**

## تمهيد :

خلص استطلاع منتدى الشرق الأوسط لقادة الرأي في التعليم (مايو 2022)، الذي صوتت فيه الدول العربية من أجل استحداث مؤشرات جودة خاصة بالجامعات العربية، تأخذ في الحسبان جوانب مشتركة، ومعايير محلية، إلى ضرورة إنشاء مؤشرات جودة عربية خاصة بنا، ضمن شراكة مع العديد من الجامعات التي ضبطت بدورها مؤشرات نشترك فيها معها، من أجل الحدّ من سطوة معايير بعض الجامعات الغربية، التي فرضت قيمها الخاصة، ضمن بيئتها الاستثمارية الخاصة، لكي تقيس على أساسها آداء العملية التربوية عالميا، ضمن مراجع احتكارية، انتقدها الفكر التربوي اليساري الغربي في حدّ ذاته، ابتداء من مدرسة " إعادة الإنتاج"، التي امتدّت اليوم، من واقع كونها، نقدا لانعكاس الرأسمال الغربي المسيطر ثقافيا خاصة، إلى واقع اقتصادي شرس، جعل من العملية التربوية، ممهّدا لسوق العمل، أكثر من كونها مؤسسا لمكسب إنساني شامل، قد يلعب فيه الشقّ الثقافي وخصوصيات العديد من الشعوب دورا مهما في القضاء على مكننة الفعل التربوي .

لكننا بالمقابل، وجدنا بأن آراء العديد من الأساتذة المصوتين، لم تكن لصالح إنشاء تلك المؤشرات بطابع عربي مستقلّ، واعتبروا بأن المؤشرات العالمية لجودة التعليم، لا تحمل طابعا سياسيا لزاما. بينما رأى شق آخر، بضرورة المزواجة بين تلك المؤشرات العربية التي سيتم استحداثها، وتلك العالمية، حتى لا ننحُ نحو التقليل من الدور العالمي للعملية التربوية والقياس المنطقي لها، ضمن المنهج المرجعي . وهو الأمر الذي طرح بدوره جدلية عربية في تطبيق أبعاد تلك المؤشرات التي سيتم استحداثها، وقد أضيفت إلى الجدلية القديمة في تطبيق المؤشرات الأولى في حدّ ذاتها، التي جعلت الجامعات العربية في ترتيب لا تحسد عليه، باستثناء بعض الجامعات التكنولوجية التي بدأت تحتل مكانة لها، لكن ضمن قيم لا زلنا بعد لم نفصل فيها صراحة !

- فما هي الأبعاد التي يجبُ ضبطها من أجل استحداث مؤشرات جودة عربية ذات معايير خاصة؟
- هل ما زلنا ننظر إلى الفعل التربوي على أساس كونه خدمة، وليس استهلاكا؟
- هل مازالت الشعبوية والتحشيد هي التي تتحكم في واقع التوجيه على مستوى الجامعات العربية؟
- هل تمكنت الجزائر بسبب اقتصاد الريع، وليس اقتصاد المعرفة من خلق فضاء تمكيني متقدّم يجمع بين الاقتصاد والمعرفة، على غرار ما يحدث في واقع الجامعات الخليجية التي كانت تعيش نفس الواقع لدينا اليوم؟
- هل من المنطق جمع اتحاد الجامعات العربية كلها تحت واقع تجويد موحّد، ضمن واقع اقتصادي مختلف كثيرا؟

من أجل الإجابة على هذه التساؤلات، استعملنا المنهج الوصفي الذي فككنا بفضله الأرشيف التوثيقي والصحافي لواقع تطبيق مؤشرات الجودة على الآداء الأكاديمي عربيا، والعوائق التي أبرزت الواقع المجحف والبائس للجامعات العربية، وصولا إلى القرار الأخير الفيصل، الذي سيتم من خلاله استحداث مؤشرات تجويد موحّد للجامعات العربية، يأخذ في الحسبان الواقع الاجتماعي واللغوي والاقتصادي والثقافي العربي.

## II مؤشرات جودة التعليم والأداء الأكاديمي:

### 2.1أسُس التصنيف العالمي للتعليم وفق مؤشّر الأمم المتحدة PNUD:

تهدف التصنيفات العالمية للتعليم، كتلك التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD 2021 ) ضمن مؤشر المعرفة العالمي إلى ضبط مؤشرات محدّدة من أجل القياس على أساسها، ووفق شروطها لمسار عدة عمليات تنموية من شأنها العمل على

تحسين حياة الشعوب جمعاء على أساس تكافئي بقدر الإمكان "وذلك عبر ضبط **سبعة مؤشرات** فرعية، تمس ستة قطاعات حيوية بحاجة مستمرة إلى التنمية، وهي : التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد، البيئة التمكينية التي تشخص المناخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والصحي والبيئي الحاضن لهذه القطاعات (PNUD, 2021). كي تغدو العملية التربوية بمثابة الإجابة عن أسئلة عالم اليوم، ضمن فعل تربوي عالمي وليس فقط حكرا على شعوب دون أخرى (المتحدة، 2022) وعليه، فقد تم تقسيم مراحل التعليم وفق الترتيب العالمي للأمم المتحدة 2022 إلى :

1- " **المرحلة الابتدائية**: يتم تقييمها بناءً على المهارات الأساسية المقدمة للطالب مثل القراءة والكتابة والحساب وتأسيسه المعرفي وتنمية قدراته الشخصية.

2- **التعليم الإعدادي**: يتم تقييمه بناءً على ما يقدمه من مفاهيم ومصطلحات نظرية لإرساء الأسس التعليمية من خلال مواضيع مختلفة.

3- **التعليم الثانوي**: يتم تقييمه بناءً على ما يقدمه من تعليم متخصص أكثر تعمقًا عن المراحل التي تسبقه تمهيدًا للتعليم العالي الجامعي.

**التعليم العالي**: ويتم تقييمه بناءً على مدى قدرته على تحقيق ما يهدف إليه من تقديم مستوى عالي من التخصص في مجالات عديدة ومتنوعة". ( المتحدة، 2022).

## 2.2 مؤشرات الأداء الرئيسية: KPI /key performance indicators:

علينا أن نعلم بأن هناك العشرات من مؤشرات الجودة (مثل تصنيف UNDP لمؤشر المعرفة الذي ذكرناه، ومستوعب سكوبس وشبكة العلوم ISI والتايمس Times، وقاعدة بيانات RSG، وتصنيف مؤشر نيتشر للمؤسسات العلمية في العالم وTHE (Times Higher Education) المتخصص في تقييم أكبر الجامعات من ناحية التعليم والبحث العلمي ذي الجودة العالية، وForbes و QS World University Rankings و تصنيف"URAP" و تصنيف" Webometrics" ..إلخ)، والتي استُحدثت من أجل المساعدة على فهم وضبط المسار الصحيح من عدمه لإستراتيجية التعليم والأداء الأكاديمي من أجل تحقيق إدارة الجودة الشاملة TQM والوصول إلى بيئة استثمار جيدة. وهنا، نذهب إلى ضبط بعض المؤشرات التي حدّدها "**تيد جاكسون**" الشريك الإداري للعمل مع المنظمات الدولية لتحسين عمليات إدارة الأداء وتنفيذ الاستراتيجيات(Jakson 2022) ، والتي تبلغ 28 مؤشرا، يتم العمل بها ضمن التقارير التي تمنح سنويا للهيآت والمنضمات الدولية، كما تفعل الأمم المتحدة – وكما تفعل الجزائر مثلا – ولا تفعل نفس الشيء مع بعض المنظمات، والتي تلقى سنويا استنكارا بسبب التصنيف المجحف الذي تتعمده تلك المنظمات والتنكر للمجهودات الكبيرة التي تقوم بها الجزائر سنويا من أجل تحسين العملية التربوية والتعليمية والتكوينية (وجهة نظر الجهة الرسمية الجزائرية طبعا (منور، 2022)، والتي تم تصنيفها إلى تسع **محاور**: " 1- على المستوى الآكاديمي Academia. 2- المالي Finances 3- النِّسَب Ratios 4- المنهاج الدراسي Curriculum 5- الأساتذة Faculty 6- المرافق Facilities 7- التكنولوجيا Technology 8- وسائل النقل Transportation 9- الإسكان Housing ) (Jakson 2022) .

هذه المحاور تتم وفق المعايير التي تطرحها تلك المؤشرات الثمانية والعشرين لتغطية أغلب ميكانزمات العملية التعلمية، وتوفير الشروط المساعدة على تحقيقها، بدءا من الحياة داخل المؤسسة، والفريق المرافق، والتغطية المالية لتكلفة كل طالب، ووسائل الاتصال والنقل والتكنولوجيا، ونوعية الأساتذة، وساعات الدراسة، والمنح والتكوين البيداغوجي، ونوعية المناهج الدراسية ومدى ملاءمتها لمتطلبات العصر، وصولا إلى النقل وتوافره ..إلخ. وهي مؤشرات تسعى إلى تحقيق ما يسمى بالجودة الشاملة: TQM، ضمن موضوع لا يزال حديث عهد حتى بين المتخصصين، ولا يمكن الإلمام به كلية، لأن المؤشرات متعددة، كما اشرنا . لذلك يمكن السعي ونحن نستعين بتلك المؤشرات إلى تحقيق بعض من الجودة الشاملة، وقياسها على سلم المعايير المحددة دوليا (لاحظ تقرير الـ PNUD الذي يرتب كل دولة داخلة في التصنيف على أساس تلك المؤشرات(154 دولة)، ضمن فلسفة تسيير حكيمة تتجدد باستمرار من أجل التأقلم مع البيئة التمكينية، والتي يتم احتسابها سنويا كخاتمة لمؤشرات الجودة.

وعليه فإنه يمكن إجمالا اختصار تلك المؤشرات من أجل **تحديد الجودة الشاملة** في النقاط التالية:

- ✓ " **معايير مرتبطة بالطالب** : من حيث الانتقاء، نسبة عدد الطلاب إلى الأساتذة، دافعية الطلاب واستعدادهم للتعليم؛
- ✓ **معايير مرتبطة بالأساتذة** : من حيث حجم الهيئة التدريسية وكفاءتهم المهنية، مدى مساهمة الأساتذة في خدمة المجتمع، واحترام الأساتذة للطلاب؛
- ✓ **معايير مرتبطة بالمناهج الدراسية**: من حيث أصالة المناهج وجودة مستواها ومحتواها، ومدى ارتباطها بالواقع؛
- ✓ **معايير مرتبطة بالأداء**: من حيث التزام القيادات بالجودة، والعلاقات الإنسانية الجيدة، واختيار الإداريين وتدريبهم؛
- ✓ **معايير مرتبطة بالإمكانات المادية** : مدى استفادة الطلاب من الكتب والأجهزة والأدوات؛

**معايير مرتبطة بالعلاقة بين الجامعة والمجتمع**: مدى استجابة الجامعة لاحتياجات المجتمع والمشاركة في حل مشكلاته" (النجار، 2014 ، ص 171).

## IIIتطبيق مؤشرات الجودة:

### 3.1 عوائق وصعوبات تطبيق المؤشرات العالمية:

مشكلة تطبيق مؤشرات جودة التعليم، تُطرح خاصة على مستوى الدول النامية، التي تعجز عن احتواء كل المؤشرات، لكنها بالمقابل تسعى جاهدة، وفق إمكانياتها إلى الوفاء بأكبر قدر منها، من أجل تحسين ترتيبها عالميا. لذلك لا يمكن طرح **نفس مشاكل التربية الموجودة** في الدول النامية، بنفس فلسفة أو معايير الدول المتطورة(على اعتبار أن جودة التعليم هي في الأساس فلسفة تسيير ناجحة). فمن شأن هذه الأخيرة أن تكون نفقات التعليم أو البحث العلمي مرتفعة جدا، ويتوافق مع ناتجها المحلي السنوي، ومن شأن الدول النامية أن يكون أيضا تمويلها للتعليم بما يتوافق وناتجها المحلي السنوي.. فإذا كان الإنفاق على التعليم مثلا، في دولة نامية يشكل ما نسبته 5 % من مدخولها الخام السنوي، فإنه يعدّ محترما جدا، مقارنة مع إنفاق دولة متطورة، لنفس القيمة أو أقل، حتى وإن فاقه بكثير، لأن متطلبات التنمية في الدول الفقيرة أو النامية، بحاجة إلى الكثير من المستلزمات التي تجعل نسبة 5 %، قيمة كبيرة، وربما مستخلصة على حساب متطلبات ضرورية أخرى، كالأمن الغذائي أو الوطني. لذلك كانت **في أحيان كثيرة، النفقات على التعليم، أمرا سياسيا**. ومرتبطا بوعي الدولة، التي قد تراهن على التعليم من أجل خلق الرفاهية في المستقبل، بدل أمور أخرى، كالأمن مثلا(ولو مؤقتا)، كما فعلت ماليزيا في السبعينات، بعد تولي الدكتور الطبيب مُحَمَّد مهاتير وزارة التعليم العالي عام 1975.م الذي حول ماليزيا من مجتمع زراعي إلى مجتمع

صناعي في التسعينات، ووفر البيئة المستقطبة للاستثمارات الدولية العملاقة معتمدا في الأساس على إصلاح التعليم ومناهجه وأهدافه (درويش، 2019). ولذلك كان تعميم التعليم على مستوى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، أمرا مهما جدا، راهنت عليه من أجل القضاء على الأمية وتطوير حياة الشعوب كي تحقق استقلاليتها واستقرارها على جميع الأصعدة، خاصة على مستوى الأمن الغذائي والأمن الداخلي / محاربة الفقر والحروب (المتحدة، 2022)

تشير الأمم المتحدة أيضا، إلى أن معضلة التعليم والفارق الكبير بين الدول النامية والدول الفقيرة، والنتائج الكارثية التي تهدد مستقبل الأطفال يعود إلى :

- ✓ سوء توافق النظم التعليمية مع مناهج التعليم،
- ✓ سوء تموين العملية التربوية: يخصص أكثر من 70 %، من البلدان في العالم، **أقل من 4 %، من إجمالي الناتج المحلي**.
- ✓ فشل أنظمة التعليم في صناعة جيل من الشباب وتركه غير قادر على مواجهة المستقبل.
- ✓ افتقار بعض الدول إلى وسائل الاتصال الرقمي والتكنولوجيا وسواد التعليم التقليدي. الأمر الذي جعل الشباب **يعجز عن اكتساب المهارات اللازمة** للتنقل إلى عالم اليوم السريع التغيّر.

تعكس كل هذه النتائج ما يسمّيه الخبراء بـ" **أزمة المساواة والجودة والملاءمة**" في التعليم العالمي (المتحدة، 2022).

في عام 2017، صدر مقالا مهما جدا في منتدى الاقتصاد العالمي World Economic Forum، بعنوان: Quel pays proposent les meilleurs enseignements supérieurs?- ما هي البلدان التي تعرض أفضل تعليم عالي؟، لصاحبه " Kai Chan (Chan, 2017)، تحدّث فيه عن أن المنافسة بين جامعات العالم اليوم، خلقت نوعا من التصنيف الذي يسعى إلى انتقاء الجامعات الأكثر تنافسية على مستوى العالم ضمن لائحات معينة، تخضع في الغالب إلى مؤشرات مثل أعداد منشورات البحوث، والرفاهية ومكاسب الطلبة القدماء (مثل جوائز نوبل). وأنه في العموم، حتى وإن كان هناك بعض التفاوت الطفيف، فإن تلك الجامعات العالمية الكبرى تتقارب فيما بينها (وهنا، نعود إلى الإشارة التي أثارها بعض أساتذة اتحاد الجامعات العربية، في مؤشر أقدمية الجامعات الغربية والمكاسب العتيقة ونوعية الأساتذة، وقِدم الجامعات التي تعود إلى أزيد من 200 سنة، وهي مؤشرات تؤخذ بعين الاعتبار أثناء التصنيف السنوي. لذلك اقترحوا عدم الأخذ بعين الاعتبار بما يمكن تسميته بالتصنيف العالمي لجامعات العالم، وبضرورة الاحتكام لمؤشرات تعليم عربية خاصة- مشروع قيد التنفيذ في آخر سنة 2022- أو أخذها بتحفظ).

يشير"كاي شان" الأستاذ المجاز، المسؤول عن التنافسية والابتكار إلى أن هذا التصنيف التنافسي، عادة ما يهمل جانبا مهما جدا، وهو **التنامي غير العادل للتعليم العالي**، مما يجعله بمثابة الرهان الخطير الذي يهدد شرائح اجتماعية كثيرة، جعلت من النخبة التي تحصل على تعليم مرموق في أعتى الجامعات وأكثرها شهرة، تعاني من نوع من الطبقية الآكاديمية، التي سرعان ما تقابل بنوع من **الصمت** تجاه تلك الطبقية التي لا تسمح إلا للنخبة L'université élitiste بالالتحاق بتلك الجامعات، وبنقل المعرفة بشكل مغلق فقط فيما بينها، وبحرمان الطبقات المعوزّة، حتى وإن كانت كفؤة ومن حقها الحصول على تعليم محترف (وهنا نعود إلى بورديو وباسيرون ونظرية إعادة الإنتاج، التي تتكاثر ضمن مؤشرات جديدة اليوم، وذات طابع معرفي، كي تخلق المجتمع والاقتصاد المعرفي الذي تريده هي)، ويسمى هذا المؤشر بمؤشر اللاعدالة أو التفاوت، الذي عادة ما يجعل **من أحقية التعليم الجيد** حكرا على نخبة ذات تراث مالي ومكانة اجتماعية مميزة. وهو أمر نلاحظه في الجامعات الأمريكية والبريطانية والفرنسية خاصة.

فهل سلِمت المؤشرات الخاصة بالتعليم، التابعة للأمم المتحدة أو المنظمات الدولية، الاقتصادية خاصة، مثل "دافوس" من سيطرة تلك النخب الأكاديمية على معايير وقيم تلك المؤشرات؟ هل أسست تلك المؤشرات للمزيد من التفاوت الاجتماعي بسبب سيطرة

فئة اجتماعية معينة على معرفة معينة، ليست في متناول الجميع، رغم ادعاء دمقرطة التعليم وجمهرته؟ . الأمم المتحدة تدق ناقوس الخطر هنا، وتعلن بأن هناك خلل في الاقتسام العادل لمدخلات العملية التربوية، نجمَ عنه خلل في مخرجات العملية التربوية، وبأن على العالم أن يتكاثف أكثر من أجل إبعاد هذا الشبح الذي "سيجعل قرابة الـ 825 مليون طفلا، أي نصف أطفال العالم عند مشارف الـ 2030– ينهون المدرسة بدون اكتساب حتى المؤهلات الأساسية التي يحتاجونها للحصول على وظيفة !!" –كأحد مخرجات العملية التربوية الكثيرة، الناجمة عن **التنامي غير العادل للتعليم** – (المتحدة، 2022). وهل من حق الدول التي رأت بأن هناك إجحاف متقصّد لمجهوداتها في الارتقاء في سلم التصنيف العالمي، أن تنتقد ذلك التصنيف الأممي أو التابع لبعض المنظمات، مؤكدة على أن تلك المؤشرات ذات طابع مرجعي ضيّق جدا وخاص بدول على حساب دول أخرى؟ وهل من حق بعض أعضاء اتحاد الجامعات العربية رفض الخروج عن تلك المؤشرات العالمية الموجهة لإذكاء روح التنافسية في سياق متطلبات السوق العالمية والابتكار وحرية البحث ذات الأبعاد العالمية، حتى لا نكون خارج الركب العالمي، وأن تلك المؤشرات التنافسية عالمية وليست سياسية، وأن أي تبرير للتصنيفات غير المتقدمة للتعليم قبل الجامعي أو الأكاديمي، غير منطقي، لاستحالة خلق مؤشرات موحدة ومتفق عليها من كل الأطراف، لذلك يجب العمل على اللحاق بالتصنيفات المتقدمة، بدل تذيُّل اللائحة أو الخروج منها أصلا.. !؟

## 3.2جدلية تطبيق معايير جودة التعليم عربيا ومشروع اتحاد الجامعات العربية 2022:

من السابق لأوانه اختبار كل مؤشرات المعرفة عربيا ضمن الاستراتيجيات الجديدة للتربية الحديثة، لأنّ أدبيات التربية قد تأخذ أبعادا فلسفية أكثر من الأبعاد العملية التي يتطلبها سوق العمل (الذي أصبح من المسلّم اليوم بأنه هدف العملية التربوية في الأساس)، وهو الأمر الذي يرفع من قيمة العملية التربوية، كي تصبح عملية تقييم وتطوير مستمرة، مرتبطة بالتطور التكنولوجي والمعرفي، الذي يعتبر الممهد لمجتمع المعرفة. لذلك اعتمدت المؤشرات العالمية لقياس جودة التعليم وآداء التعليم العالي، على تقارير سعت المنظمات الدولية المعنية بالتعليم باعتبارها "حجرا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، **كالبنك الدولي** ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) " (مورغان، 2016) ، والتي قامت بقياس وضبط تلك المؤشرات كمراجع Index référentiels للعديد من مدارس وجامعات العالم، أو ما يسمى "بالمقارنة المرجعية "The Benchmarking as a method " اعتمادا على" مستوى أداء الطلاب في التقييمات الدولية، والعديد من المؤشرات التي ترتبط بمعطيات تتيح المقارنة بين المرجع والممارسات الأخرى وتعميمها تباعا على نموذج أو نماذج معينة (لهذا يوجد العديد من التصنيفات). فأصبح هناك البرنامج الدولي لتقييم الطلاب (PISA) التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبرنامج دراسة التوجهات الدولية في العلوم والرياضيات (TIMSS) التابع للجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي، والدراسة الدولية لقياس مدى التقدم في القراءة في العالم (PIRLS) كمؤشرات هامة عن جودة التعليم بالنسبة للحكومات والمنظمات الدولية..إلخ" (مورغان، 2016).

لكننا نجد بالمقابل بأنه سيكون من المجحف ربط العملية التربوية بمخرجات التعليم فقط كما يمليها البنك الدولي، خاصة في حالتنا العربية التي لديها مقومات خاصة، رغم الوقوف على الفارق اليوم بين منطقة الخليج ومنطقة الـ MENA، وعلى محاولات توحيد المعايير التربوية والتعليمية العربية، بعيدا عن بعض الحسابات القومية الضيقة و" بناء إطار تعاوني في مجالات مثل تطوير المناهج الدراسية، وإنتاج الكتب المدرسية، وتدريب المعلمين": الندوة الوزارية العربية حول جودة التعليم عام 2010 وإعلان الدوحة من أجل تعليم جيد للجميع، البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم (مورغان، 2016)(ARAIEQ) وكذا استطلاع منتدى الشرق الأوسط لقادة الرأي في التعليم (مايو 2022)، الذي صوتت فيه الدول العربية من أجل استحداث مؤشرات خاصة بالجامعات العربية، تأخذ في الحسبان جوانب

مشتركة، ومعايير محلية، من المجحف أن نقارنها بجامعات غربية، يعود بعضها إلى ما يفوق المائتي عام، وبها العديد ممن نالوا جوائز نوبل، التي تدخل مباشرة في التصنيف، حارمة بذلك العديد من الجامعات العربية التي تخضع لتموين الدولة، بدل البنوك الخاصة، من ناحية البحث ومن ناحية مخرجات العملية التربوية في حدّ ذاتها (آرلوت، 2022). وهو الأمر الذي صرّح به الوزير الجزائري السابق للتعليم العالي والبحث العلمي السيد طاهر حجار (2019) حين قال بأن: "تصنيف الجامعات على أساس تعداد جوائز نوبل يعدّ أمرا مجحفا، وأن جائزة نوبل لا تدخل في تطوير عملية البحث العلمي حتى وإن كانت بتعداد عشرة، وأنه من المجحف تصنيف جامعة الجزائر في المرتبة الـ 2341"، الأمر الذي لم يفهم، واعتبر بمثابة الرأي السوريالي !!! (بن سوياه، 2019). لذلك كانت دائما الجزائر تتعامل بحذر تجاه بعض التصنيفات الغربية الخاصة جدا، خاصة وهي تعتمد على البحوث باللغة الانجليزية فقط، مستبعدة أغلب المنتج البحثي المكتوب باللغة العربية في جامعاتنا.

سيبدر على هذا الأساس إذن، وبعد الاستطلاع الذي أجري تحت إدارة المدير العام لشركة (QS) هذه السنة الجارية 2022– واحدة من "المنتجين الرئيسيين للتصنيفات الجامعية العالمية"–، ورغم معارضة بعض الجهات العربية، التي اعتبرت بأن التصنيف الدولي للجامعات، لا يعدّ سياسيا، بل دوليا، لذلك يجب البقاء ضمنه، حتى لا نحيد عن الركب الدولي ( رأي أورسولا الحاج، مديرة مركز ريادة الأعمال وخدمة التوظيف في جامعة القديس يوسف في بيروت، وغسان عواد، رئيس جامعة العلوم التطبيقية في البحرين (آرلوت، 2022).. سيبدر قرار اتحاد الجامعات العربية Association of Arab Universities إذن ضمن " الأعمال التي أجريت في آذار/مارس 2022، بجامعة عمان الأهلية في الأردن، بالإعلان عن **الإعداد لإصدار أول تصنيف عربي للجامعات العربية–**450 جامعة **–، بحلول نهاية العام الجاري**. ويأمل الاتحاد أن يكون التصنيف العربي متميزًا عن بقية التصنيفات العالمية، وذلك من خلال "معايير جديدة تقيس مدى تميز الجامعات العربية فى مجال الابتكار والإبداع والريادة" (آرلوت، 2022). **وأن يصبح هذا التصنيف عالميا بعد سنتين من الآن**، لأن الجامعات العربية تمتلك تراثا معرفيا كبيرا، خاصة في العلوم الإنسانية، لا يتم إدراجه في التصنيف ذي المعايير الدولية، ولا يتم الرجوع إليه بسبب استبعاد اللغة العربية في الغالب. لذلك تم التعاقد مع المؤسسة المالكة لقاعدة بيانات «سكوبس» لإدراج المجلات العلمية الصادرة عن اتحاد الجامعات العربية بقاعدة البيانات الشهيرة تلك، وتم بالفعل إصدار مجلات عربية بمعايير عربية، وباللغات المتعددة، كي ينفتح البحث العلمي عربيا على بوابات المعرفة ويتيح بدوره الفرصة للباحثين العرب وغير العرب، ضمن نحو 20 تصنيفا دوليا آخر" من الصين، وأوروبا، وأمريكا. وأبرز هذه التصنيفات، هي: **تصنيف شنغهاي الصيني، وتصنيفان إنجليزيان، وتصنيف أمريكي، وتصنيف تايواني، وتصنيف إسباني، وتصنيف أسترالي، وتصنيف إماراتي..إلخ** .. مع الأخذ بعين الاعتبار طبعا ظروف الجامعة العربية، **بدءا من شروط ومعايير "الدخول إلى الجامعات ضمن التصنيف العالمي، كأحد شروط اعتماد وزارات التعليم في بعض الدول للموافقة على تأسيس شراكة، أو إنشاء فروع لجامعات أجنبية بها** (قابيل، 2022).

على اتحاد جامعات الدول العربية أيضا أن ينتبه إلى أن تلك التصنيفات التي تتعلق بجودة التعليم اليوم أصبحت بمثابة تأسيس لنوع من الرفاهية التي تحظى بها طليعة أو نخبة علمية بعينها، عادة ما تحظى برواتب مغرية جدا، يتم عرضها عليها من أجل الرفع من ترتيب الجامعة المتعاقدة معها كهدف لا كغاية علمية خالصة، وأيضا الضخ المغالى فيه في بحوث غريبة عن طبيعة وظروف المجتمع العربي، والتي سرعان ما يتم ترتيبها ضمن أرشيف البحوث دون أي تأثير سوسيو–اقتصادي لها، أو تغيير لبيئة المجتمع كي تتوافق مع مستجدات المشاكل التي تواجهها. **أي أن البحث العلمي، تحول لدى بعض الدول، حتى العربية منها إلى بريستيج معرفي، خاصة على المستوى التقني من أجل إقحام بعض الجامعات ضمن المراتب العالمية المتقدمة**، وبعيدا كلية عن الأسئلة الاجتماعية الحقيقية التي تخدم حرية الفكر والإبداع والابتكار والظروف العربية الخاصة جدا، إذا اعتبرنا بأن مصير الشعوب العربية واحد، وابتعدنا عن الحسابات القومية الخاصة من أجل

توحيد بنية التعليم العربي. وفي انتظار ذلك، لا تزال المعايير الغربية لجودة التعليم والأداء الجامعي هي السائدة، ولا يزال التصنيف الغربي ومخرجاته هو الذي يؤخذ به، ولا تزال اللغة الانجليزية خاصة، والتي تتحكم بها الولايات المتحدة الأمريكية التي تستحوذ **على أكبر عدد من براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية في العالم، وعلى رأسها الابتكارات التكنولوجية وللسنة التاسعة والعشرين على التوالي،** هي المتحكمة فيها (ARGAAM، الشركات الأكثر حصولاً على براءات اختراع على مستوى العالم في 2021، 2022)– مؤشر الابتكار والإبداع من أهم مؤشرات الجودة– ، ولا تزال المنافسة العربية بين الدول العربية في حدّ ذاتها ضمن تلك التصنيفات (لاحظ تصنيف مؤشر دافوس 2022، الذي وضع جامعات الدول الخليجية، في مقدمة الدول العربية، لما تحضي به من رفاهية مالية من جهة، تم ضخّها في البحوث التقنية وفي المعاهد العليا التقنية، من أجل بحوث باللغة الإنجليزية كي تغدوا ضمن ربيرتوار المراجع الدولية، وقد حظيت بتأطير عالمي من أفضل الأساتذة من الدول الأجنبية والمعاهد المنوبَلة Noblistes أو العربية الذين لم يحصلوا على نفس الحاضنة المالية Incubateurs Financiers في بلدانهم رغم تمايزهم، لذلك كانت المرجعية العلمية لتوظيفهم في تلك البلدان الخليجية، هو ترتيبهم العالمي من حيث عدد نقاط المرجعية العلمية المكتسبة، وبذلك يساهمون في الرفع من ترتيب جامعة التوظيف– **فأصبح الترتيب بذلك هدفا، بدل أن يكون وسيلة.** بينما دول الـ MENA، لا يزال تموين الجامعات بها ومراكز البحوث، يشكل عبئا على ميزانية الدولة، التي عادة ما يكون تموين وزاراتها حسب الأولويات السياسية بدل الأولويات العلمية. تلك الدول التي لم تفهم بعد قيمة التعليم وتحدياته الراهنة، والتي لا تزال تشكل وعاء تصدير، رغم إنفاقها على الكوادر المحلية، وهو الأمر الذي سيشكل بدوره نوعا من **الهدر الكبير جدا في مخرجات البحث العلمي،** الذي تستفيد منه دولا تتمتع بالرفاهية وبالدخل الفردي الذي يفوق عشرات المرات دخل الفرد في تلك الدول، وخاصة على مستوى التعليم العالي، الذي يعدّ ممونا لآلة إنتاج اقتصاد المعرفة في الدول الغنية الحاضنة.

## IVفهم الظواهر التربوية على أساس معايير الجودة:

***"تتحرك المعارف كأطر تربوية وذهنية، وتخلّفُ عوائق خاصة***(Millet, 2012)

يتم قياس تطور أي مجتمع اليوم، في أغلب مراحله، بقياس قيمة ومكانة العملية التربوية والمفعلين التربويين، من المرحلة الأولى حتى المرحلة النهائية، التي لم تعد فقط مقتصرة على مرحلة التعليم الأولى حتى الثانوي، ولكن إلى آخر مرحلة من سيرورة التعليم، مادام السبيل الوحيد للتأقلم مع مستجدات العالم والعصر يتم عن طريق التعليم والتكوين لا غير، وليس فقط على أساس عصامي أو تقليدي...أي أنه يتم على أساس معرفي بحت (Un socle purement cognitif). لذلك لم يعد من المختصر أن نضبط قيمة العملية التربوية، كما كان سائدا في مرحلة أولى ابتداء من الستينات، وما أفرزته من مرافقة نظرية، صارت تبدو ككلاسيكيات اليوم ضمن كوربوس Corpus البحوث التربوية الذكية، وإنما يجب الإلمام بكل الجوانب المحيطة بها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية، ومعرفة المتطلبات الذكية Smart /intelligence، التي تتطلبها المدرسة العصرية والحياة الحديثة، التي أساسها اقتصاد معرفي في المبدأ والمنتهى، وغايتها مجتمع معرفي.

على هذا الأساس، يعسر جدا حصر تلك المسببات، كما حاولت العديد من الدراسات القيام به، فكانت النماذج البحثية، عربيا أو غربيا، كلها تقريبا مجرد مقاربات اعتمدت على منهج معين من أجل فهم الظواهر التربوية، حسب خبرتها في التدريس والبحث، وكانت الحلول التي قدّمتها، مجرد اقتراب بقدر الإمكان من ذلك التكوين الذهني المترتّب عنها في الأخير، كما سماه "ماتياس ميليه (Millet, 2012) ، ولم يكن حلا ناجعا للحد النهائي من تلك الظواهر. هنا تبدر قيمة الدراسات الأنسية – كما أسماها

أركون- في العلوم الإنسانية والتي لا تختزل الظواهر البشرية في قيم رياضية فقط، كما يحاول بعض أنصار الاتجاه الكمي إثباته من أجل معرفة مآل أي ظاهرة والتحكم فيها، بل تتحول إلى مشاريع اجتماعية مفتوحة، لا تنتهي، وتتأقلم مع مستجدات العصر، موظّفة في ذلك كل المعارف وكل التقنيات الحديثة من أجل المجتمعات الذكية Smart Society/ Sociétés intelligentes ، التي تخضع فيها البحوث للتخصص حقا، لكنها في نفس الوقت تلتزم بالتعدد المعرفي، ضمن فرق بحث Pluridisciplinarité، حيث يغطي كل تخصص، جانبا بعينه من البحث، ويطرح حلولا بعينها، سرعان ما تلتقي ضمن التصوّر المحتمل للظاهرة La Conception probable du phénomène.

هنا يتبادر إلى ذهن الباحث، بأن حصر الأوجه المختلفة للظواهر المدرسية، كاف لمعرفة الحلول. بينما الحقيقة الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية حمّالة وجوه، ولا يمكن ضبطها كلية. وهو الواقع الذي لاحظناه في كل الدراسات. وهو الأمر الذي بالمقابل يتطلب إلماما متعدد المعارف بالظواهر Pluridisciplinaire المعنية. لذلك كانت النماذج التي اطلعنا عليها، مجرد مقاربات إحصائية لا تعطي حلولا بقدر تصويرها للوضعية التي تحتلها الظواهر المدرسية ومعرفة أوجهها، للمقارنة بينها في العديد من البلدان، لأن المقارنة بين دول هي الأولى في جودة التعليم أو في أداء التعليم العالي كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، والسويد والنرويج وفرنسا..إلخ، أو حتى عربيا، كقطر والإمارات والسعودية، ليس كما هو الشأن على مستوى دولة كالجزائر مثلا، التي مازالت تعاني من مشاكل عويصة في مضمون ومردود العملية التربوية وتسيير إنتاجية البحث العلمي، رغم توافر ديمقراطية التعليم الجماهيري، والتي تعتمد على المخرجات الكمية أكثر من اعتمادها على المخرجات الكيفية (Amrane, 2006) ، آخذين بعين الاعتبار طبعا، التمييز بين جودة التعليم في المرحلة الأولى التمهيدية، ثم في المرحلة التعليمية العليا حيث يبدر البحث العلمي ومؤشر حرية البحث ثم الابتكار (راجع مؤشر دافوس 2022) ، كمؤشر نهائي لنتيجة العملية التربوية، والذي يظل للأسف الشديد متخلفا بسبب ارتباطه بممارسات مركزية وواقع اقتصادي ومؤسساتي وتخطيطي لا يرقى إلى مستوى العصرنة المطلوبة التي تطلبها اقتصاديات المجتمعات العصرية، ويسايرها لزاما البحث العلمي، كي يجيب عن إشكالياتها، ويطرح البديل الموضوعي الذي عليه أن يلقى الإرادة السياسية لاحتضانه وتجسيده، ضمن رؤية تنموية شاملة ومستدامة، لأجل بيئة استثمار ناجحة Environnement d'investissement ، وهو الهدف الأسمى اليوم الذي سطّرته هيأة دافوس الاقتصادية لقياس جودة التعليم، والذي يعوزنا حتى الساعة للأسف الشديد، بسبب التشدد في الانفتاح على الاستثمارات الخارجية والداخلية وسياسات الاحتكار المحلية التي أثبتت فشلها خلال الممارسات الاقتصادية والتنموية الفارطة، وبالتالي الغياب شبه التام بين متطلبات "سوق العمل التي تعتمد على نظام المؤشرات التعليمية لتوضيح مستويات الأداء التي يتضمنها كل معيار وتساعد في تحقيقه وتقويمه بصورة مقننة" (حافظ، 2012)

**لذلك فإن الحديث عن مؤشرات دولية موحّدة لقياس جودة التعليم أو آداء التعليم العالي، يبدو أمرا مستحيلا بين دول ذات دخل فردي واقتصادي عالي، ودول ذات دخل فردي متدنّي، على اعتبار أن العملية التربوية، هي في الأساس عملية اقتصادية–اجتماعية** Un acte Socio-économique **صرفة في الدول المتطورة، بينما عندنا، فإننا لم نبلغ بعد ذلك المستوى الاقتصادي– الاجتماعي الراقي الذي يتوافق مع مؤشرات اقتصاديات الدول المتطورة، لذلك تظل العملية التربوية، عملية حشد وتعميم واستهلاك مادي غير ربحي، بعيدا عن التنافسية المعرفية أو النخبوية أو الطلائعية التي يعتمد عليها فيما بعد الآداء الجامعي، بدءا من شروط دخول الجامعات التنافسية العالمية، وصولا إلى متطلبات سوق العمل الدولية التي تتحكم في برامج المضامين الآكاديمية، وكذا المجتمع الآكاديمي ورفاهيته ووضعيته والعدالة الاجتماعية ونصيب الفرد من الدخل القومي– اقتصاد ومجتمع المعرفة–**(Chan, 2017) . وهو الأمر الذي جعل دولا عربية، حاولت بعض المقاربات التربوية توحيدها في

منهاج واحد، تتباعد فيما بينها اليوم (مورغان، 2016) بسبب رفاهها المادي وارتفاع دخل الفرد وبيئة الاستثمار، والذي لا يمكن مقارنته مع وضعية بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، والدليل على ذلك هو الترتيب الذي نحتله الآن، رغم اشتراكنا مع دول الخليج في أمور كثيرة ، وعلى رأسها المعتقد والأخلاق والثقافة (الرأسمال الثقافي- مفهوما فهما عربيا طبعا وليس غربيا، كما شرحه بورديو ضمن أطر ونسق معين).

## V. الخلاصة:

مما سبق نؤكد بأن العملية التربوية، هي اقتصادية في الأساس، ثم تأتي الاعتبارات أو المؤشرات الأخرى، التي ربما، فهمتها وتبنتها دول الخليج مع الوقت، ولم تفهمها الدول العربية الأخرى، فكانت مضطرة إلى الدخول في اقتصاد السوق، بينما بقينا نحن، متخلفين عن ذلك الركب. وبالتالي فإننا سنخلص إلى اعتبار ارتفاع مؤشر جودة التعليم **وآداء التعليم العالي، عاملا مرتبطا بعمق انغمارنا في معايير السوق الدولية، من عدمه، حتى وإن كنا سنجتمع ضمن مؤشرات تجويد آداء التعليم تحت سقف اتحاد جامعات الدول العربية. لذلك لا مناص من استحداث صندوق نقدي عربي لدعم التعليم، وتموين العملية التربوية منذ أبجديات التعليم حتى منتهاها (توحيد المدخلات، والعمل على توحيد المخرجات مستقبلا)، وتموين البحوث بما يتوافق وتأثيرها السوسيو- اقتصادي، وطبيعة المجتمع العربي، والعمل على بيئة استثمار صحية، من شأنها أن تمنحنا بعدها كل ما يلزم للنهوض بالتعليم، وتعديل المؤشرات التي كانت تبدو دخيلة علينا، من أجل تعميمها، وتوسيع منظورها، كما يسعى إليه اتحاد الجامعات العربية بعد سنتين . وهو الدور الذي على السوسيولوجيين التربويين العرب أن يتكفّلوا به مع اعتماد رؤية موسّعة منفتحة على العالم** Une Vision du monde، **مثلما يشير إلى ذلك** Marcel Gauchet.

## - المراجع :


**الكتب:**

- ✓ أ.د فريد النجار (2014) إدارة العلوم والتكنولوجيا، الاسكندرية، منشأة المعارف، مصر، ص.171
- ✓ محمود محمّد حافظ. (2012). مؤشرات جودة التعليم في ضوء المعايير التعليمية. دمشق، سوريا: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع. ص.1.

**المقالات في الدوريات:**

- ✓ Amrane, Abdelmadjid. (2006). **reflexion sur l'echec universitaire : ampleur, caracteristiques et incidence sur la performance de l'universite**. (F. d. gestion, Éd.) Revue des Sciences Économiques et de Gestion, Univ laghouat (06), pp. 93-110
- ✓ Millet, M. (2012, january**). L'échec" des étudiants de premiers cycles universitaires en France**. researchGat , pp. 69-88.

**التقارير:**

- ✓ PNUD. (2021). مؤشر المعرفة 2021. الأمم المتحدة.

**المواقع:**

- ✓ Chan, K. (2017, Octobre 11). **Quels pays proposent le meilleur enseignement supérieur** ? Consulté le Octobre 20, 2022, sur World Economic Forum: https://fr.weforum.org/agenda/2017/10/quels-pays-proposent-le-meilleur-enseignement-superieur/

- ✓ Jakson, T. (s.d.). **Key Performance Indicators For Schools & Education Managemente**. Consulté le 10 25, 2022, sur Clear Point Strategy: visited 25/10/2022, https://www.clearpointstrategy.com

- ✓ أحمد درويش. (14 02، 2019). هكذا كانت رحلة مهاتير محمّد، من التمرد إلى النهضة. (قناة الجزيرة) تاريخ الاسترداد 1 10، 2022، من قناة الجزيرة: https://www.aljazeera.net/blogs/2019/2/14/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A-%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%8A-%D9%85%D9%86

- ✓ أرقام سعودية. (27 أفريل، 2022). الشركات الأكثر حصولاً على براءات اختراع على مستوى العالم في 2021. تاريخ الاسترداد 22 أكتوبر، 2022، من ARGAAM: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1555873

- ✓ أسماء منور. (12 10، 2022). مؤشرات التعليم في الجزائر تفضح بهتان تقارير دولية. تاريخ الاسترداد 25 10، 2022، من جريدة المساء، أخبارية وطنية جزائرية: https://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D9%81%D8%B6%D8%AD-%D8%A8%D9%87%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8

- ✓ الأمم المتحدة. (1 08، 2022). أخبار الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 1 10، 2022، من الأمم المتحدة: https://news.un.org/ar/story/2022/08/1108202

- ✓ تيم آرلوت. (28 مايو، 2022). أكاديميون يؤيدون استحداث تصنيف للجامعات العربية. تاريخ الاسترداد 22 أكتوبر، 2022، من الفنار للإعلام: https://al-fanarmedia.org/ar/2022/05/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA/

- ✓ طارق قابيل. (30 أفريل، 2022). ما وراء التصنيفات العالمية للجامعات. تاريخ الاسترداد 22 أكتوبر، 2022، من الفنار للإعلام: https://al-fanarmedia.org/ar/2022/04/%d9%85%d8%a7-%d9%88%d8%b1%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b5%d9%86%d9%8a%d9%81%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%ac%d8%a7%d9%85%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%b1

- ✓ عز الدين بن سوياه. (سبتمبر، 2019). University World News. تاريخ الاسترداد 22 أكتوبر، 2022، من أن يكون للجامعات العربية نظام تصنيف خاص بها: https ://www.universityworldnews.com/post.php ?story=20190926090253994

- ✓ كلارا مورغان. (13 مايو، 2016). ما هي معايير تحديد جودة التعليم. تاريخ الاسترداد 22 أكتوبر، 2022، من Al Fanar Media: https://al-fanarmedia.org/ar/2016/05/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%9F